



الرأي رقم 2022/118
بتاريخ 13 شتنبر 2022
بشأن الطعن في بنود طلب عروض

اللجنة الوطنية للطلبات العمومية،

بناء على رسالة شركة «.....» المتوصل بها بتاريخ 14 مارس 2022 وما أرفق بها من وثائق؛
وعلى الرسالة الجوابية لجماعة المتوصل بها بتاريخ 30 مارس 2022 وما أرفق بها من وثائق؛
وعلى المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه؛
وعلى المرسوم رقم 2.14.867 الصادر في 7 ذي الحجة 1436 (21 سبتمبر 2015) المتعلق باللجنة الوطنية للطلبات العمومية كما وقع تغييره وتتميمه؛
وبعد دراسة عناصر التقرير المقدم من طرف المقرر العام إلى الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبات العمومية؛
وبعد مداولة الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبات العمومية خلال الجلسة المغلقة المنعقدة بتاريخ 13 شتنبر 2022،

أولا: المعطيات

توصلت اللجنة الوطنية للطلبات العمومية بالشكاية المشار إليها أعلاه، والتي عرضت فيها المشتكية أنها قد شاركت في طلب العروض رقم 03/...../2022 المتعلق بأشغال التشوير الأفقي بمدينة ..، المعلن عنه من طرف جماعة وأضافت المشتكية أن دفتر الشروط الخاصة يتضمن بنودا تمييزية تحد من المنافسة، حيث إن المواصفات التقنية المحددة من شأنها أن تؤدي إلى اختيار ماركة معينة من إنتاج مورد إسباني والذي يعتبر بدوره منافسا في إطار طلب العروض المعني. وطالبت في المقابل من اللجنة الوطنية للطلبات العمومية التدخل لإيقاف مسطرة الإبرام ومطالبة جماعة بتصحيح المسطرة.

وبناء عليه، وطبقاً لأحكام المادة 31 من المرسوم المتعلق باللجنة الوطنية المشار إليه أعلاه، طلبت هذه الأخيرة بواسطة الرسالة رقم 109/22 بتاريخ 17 مارس 2022 من جماعة اطلاعها على موقفها مما جاء في هذه الشكاية.

وأوضحت الرسالة الجوابية المتوصل بها بتاريخ 30 مارس 2022 بأن المشتكية قد شاركت في طلب العروض رقم 03/...../2022 موضوع الشكاية، وأن ما تضمنه دفتر الشروط الخاصة من خصائص للمواد الواجب استعمالها في تنفيذ الأشغال قد تم اشتراطها بعد الاستعانة بمختبر للتجارب والدراسات بخصوص اعتماد مؤشرات الكثافة وعامل الإضاءة واللزوجة وغيرها، ضماناً لاستعمال مواد ذات جودة لإنجاز أشغال تشوير أفقي مستدام.

ثانياً: الاستنتاجات

حيث شاركت المشتكية في طلب العروض موضوع الشكاية وتقدمت بعرض في إطاره؛
وحيث تمسكت المشتكية بوجود بنود تمييزية من شأنها الحد من المنافسة وتفضيل متنافس محدد؛
وحيث برر صاحب المشروع اعتماده مؤشرات الكثافة والإضاءة وغيرها بناء على إجراء تحليلات مخبرية بهدف ضمان جودة الخدمات المطلوبة؛
وحيث صرح صاحب المشروع، من خلال رسالته الجوابية المتوصل بها، أن عملية فتح الأظرفة الخاصة بطلب العروض موضوع الشكاية، قد أفضت نتائجها إلى طلب عروض عديم الجدوى.
وحيث ما دام الأمر كذلك، فإن الشكاية أصبحت غير ذات موضوع.

ثالثاً: رأي اللجنة الوطنية للطلبات العمومية

بناء على المعطيات والاستنتاجات المذكورة أعلاه، ترى اللجنة الوطنية للطلبات العمومية أن شكاية شركة «.....»، أصبحت غير ذات موضوع بناء على اعتبار لجنة فتح الأظرفة أن طلب العروض عديم الجدوى.